المحتوى المعلوماتي للأرقام المحاسبية/دراسة مقارنة

المدرس المساعد عقيل حمزة حبيب
كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة

المقدمة

تعد الأرقام المحاسبية واحدة من أهم مصادر المعلومات المعتمدة من قبل مختلف الفئات المستخدمة للمعلومات في مجالات التقييم واتخاذ القرارات والتي تسعى بدورها لتقييم مدى فائدة هذه المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها ،حيث يواجه المستثمرون والمقرضون وكذلك الجهات الواضعة للمعايير المحاسبية بدائل قرارات مختلفة ومتعارضة، فبالنسبة للمستثمرين والإطراف الأخرى المستخدمة للمعلومات المحاسبية فهم يهتمون بتقييم مدى فائدة المعلومات المحاسبية من خلال دراسة وتحليل الكشوفات المالية سواء بأنفسهم أو بمساعدة المحللين الماليين بهدف الحصول على أقصى العوائد الممكنة لاستثماراتهم وتوجيهها نحو الاستثمارات الناجحة، أما بالنسبة للجهات الواضعة للمعايير المحاسبية فهم يهتمون بتقييم فائدة ومعولية المعلومات المحاسبية بهدف تقييم القواعد والمعايير التي تحكم التطبيقات المحاسبية على أساس أهداف الكشوفات المالية التي يتركز الاهتمام فيها على مساعدة مستخدمي المعلومات على اتخاذ قراراتهم بشكل صحيح وبما يضمن الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة وبما يخدم الاقتصاد الوطني. لذا فان قياس اثر التسويات المحاسبية في ظل محاسبة الاستحقاق على فائدة الأرقام المحاسبية المعلنة في الكشوفات المالية يمكن أن يساعد مستخدمي المعلومات على تقييم المعلومات المحاسبية ومدى ملائمتها لعملية اتخاذ القرار وتقييم المحتوى ألمعلوماتي لهذه الأرقام مقارنة بالمحتوى ألمعلوماتي لصافي التدفقات النقدية، حيث تساعد دراسة المحتوى ألمعلوماتي للأرقام المحاسبية على أساس الاستحقاق مستخدمي المعلومات في فهم طبيعة المعلومات المعلنة ودور التسويات المحاسبية في تحسين قدرة المستخدمين على تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمنشاة وبالتالي زيادة فائدة القرارات التي تستند أليها.

لذلك اكتسبت دراسات المحتوى ألمعلوماتي للأرقام المحاسبية في ظل محاسبة الاستحقاق اهتماماً كبيراً في الأدبيات المحاسبية منذ سبعينيات القرن المنصرم بسبب ارتفاع معدلات الفائدة عالمياً وزيادة حالات الفشل المتكررة للشركات، حيث تناول العديد من الباحثين دراسة مدى فائدة المعلومات المحاسبية على أساس الاستحقاق مقارنة بصافي التدفقات النقدية منها دراسات Beaver & Dukes (1972)، Rayburn (1988)، Riley ، Gomez et al (2000) et al (2003) كما أكد مجلس معايير المحاسبة المالية على أهمية الأرقام المحاسبية على أساس الاستحقاق في تحسين قدرة مستخدمي المعلومات على تقدير التدفقات النقدية المستقبلية، وعلية فان هذه الدراسة تحاول تسليط الضوء على فائدة التسويات المحاسبية في تحسين المحتوى ألمعلوماتي للأرقام المحاسبية بهدف

زيادة وعي مستخدمي المعلومات بدلالة الأرقام المحاسبية المعلنة في الكشوفات المالية.

مشكلة البحث :

احتدم الجدل في الأدبيات المحاسبية في الآونة الأخيرة حول مدى ملائمة ومعوليه الأرقام المحاسبية المعدة على أساس الاستحقاق لمستخدمي المعلومات في مجالات تقييم الأداء الحالي للشركات والتبوء بالأداء المستقبلي المتوقع لها، ففي الوقت الذي يؤكد فيه عدد كبير من الباحثين والمنظمات المهنية (كمجلس المعايير المحاسبية) على أفضلية الأرقام المحاسبية على أساس الاستحقاق كمقياس أفضل للأداء المالي للشركات مقارنة بصافي التدفقات النقدية نجد أن محاسبة الاستحقاق تتعرض للكثير من التحديات، حيث يتم انتقاد محاسبة الاستحقاق كونها تعتمد على الكلفة التاريخية بكل ما فيها من جوانب قصور، إضافة إلى أنها تفتح المجال أمام التقديرات أو الآراء الشخصية، وبالتالي تقلل من موضوعية القياس المحاسبي خاصة مع المرونة التي تتيحها المبادئ المحاسبية في الاختيار بين الطرق والإجراءات المحاسبية البديلة واحتمالات استغلال هذه المرونة للمناورة بأرقام الدخل المحاسبي.

لذا فان مشكلة البحث تكمن في الحاجة فهم طبيعة الأرقام المحاسبية المعلنة في الكشوفات المالية وتحديد مدى أفضلية أرقام الدخل على أساس الاستحقاق في تحسين قدرة مستخدمي المعلومات على تقييم الأداء الحالي والتنبؤ بالأداء المستقبلي للشركات مقارنة بصافي التدفقات النقدية

هدف البحث :

أصبح من الأهمية بمكان ترشيد مستخدمي المعلومات المحاسبية بعد تزايد الاعتماد عليها كأداة لاتخاذ العديد من القرارات في مختلف المجالات خاصة مع الانفتاح الاقتصادي الحالي والتوجه نحو خصخصة النشاط الاقتصادي، مما يتطلب زيادة وعي مستخدمي المعلومات بطبيعة المعلومات المعلنة في الكشوفات المالية وإمكانية الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرار.

لذا فان هدف البحث هو تقييم المحتوى ألمعلوماتي لأرقام الدخل على أساس الاستحقاق مقارنة بالمحتوى ألمعلوماتي لصافي التدفقات النقدية وتحديد اثر التسويات المحاسبية في تحسين قدرة الأرقام المحاسبية في ظل محاسبة الاستحقاق على توفير معلومات ملائمة لعملية اتخاذ القرار.

فرضية البحث :

يستند البحث إلى فرضية رئيسية مفادها:

" أن المحتوى ألمعلوماتي لأرقام الدخل المعلن على أساس الاستحقاق اكبر مقارنة بالمحتوى ألمعلوماتي لصافي التدفقات النقدية "

وتتفرع عن الفرضية الرئيسية للبحث الفرضيتان الفرعيتان التاليتان:

١. هنالك فروق ذات دلالة إحصائيا بين معامل الارتباط للدخل على أساس الاستحقاق مع العائد السوقي للسهم ومعامل الارتباط لصافي التدفقات النقدية مع العائد السوقي للسهم.

٢. هنالك فروق ذات دلالة إحصائيا بين معامل الانحدار للدخل على أساس الاستحقاق مع العائد السوقي للسهم ومعامل الانحدار لصافي التدفقات النقدية مع العائد السوقي للسهم.

الدراسات السابقة :

اهتمت الدراسات السابقة التي تناولت المحتوى ألمعلوماتي للأرقام المحاسبية بتحليل سلوك أسعار الأسهم في الأسواق المالية تجاه الأرقام المحاسبية المعلنة في الكشوفات المالية وخاصة ما يتعلق منها بأرقام الدخل المحاسبي، أي قياس الارتباط النسبي بين أرقام الدخل المحاسبي على أساس الاستحقاق والعوائد السوقية للأسهم مقارنة بصافي التدفقات النقدية بهدف تقييم دور المستحقات * المحاسبية في زيادة المحتوى ألمعلوماتي لأرقام الدخل. وقد اتخذت هذه الدراسات اتجاهين في القياس:

الاتجاه الأول: المحتوى ألمعلوماتي النسبي .... الذي يحاول تحديد فيما أذا كانت أرقام الدخل على أساس الاستحقاق تمتلك معلومات أكثر من تلك التي تتضمنها أرقام التدفقات النقدية.

أما الاتجاه الثاني: فهو المحتوى ألمعلوماتي التفاضلي .... الذي يهدف إلى تحديد فيما أذا كانت أرقام الدخل على أساس الاستحقاق تضيف معلومات للمعلومات التي تتضمنها أرقام التدفقات النقدية.

وتعد دراسة Ball&Brown(1968) من الدراسات الرائدة في هذا المجال، حيث أثبتت هذه الدراسة أن المحتوى ألمعلوماتي للأرباح المحاسبية على أساس الاستحقاق اكبر مقارنة بالمحتوى ألمعلوماتي الذي يمكن أن ينسب للتدفقات النقدية. كما توصل Beaver&Dukes (1972) إلى نفس النتائج عندما اثبتو ا وجود علاقة ارتباط بين العوائد غير المتوقعة للأسهم والأرباح على أساس الاستحقاق.

أما دراسة Bown(1987) فقد توصلت إلى النتائج الآتية:

- أثبتت الدراسة أن المعلومات المتعلقة بالإرباح المحاسبية على أساس الاستحقاق تمتلك محتوى معلوماتي نسبي اكبر مقارنة بالتدفقات النقدية.
- كما أثبتت أن التسويات المحاسبية في ظل محاسبة الاستحقاق قيمة اضافية للمعلومات التي تتضمنها التدفقات النقدية.

أما Wang et al (1993) فقد اختبروا اثر المستحقات الاختيارية على المحتوى ألمعلوماتي للمعلومات المحاسبية، وقد كانت فرضيتهم الرئيسية هي وجود علاقة عكسية بين المحتوى ألمعلوماتي للتسويات المحاسبية (المستحقات) ومقدار هذه التسويات. وقد أثبتت هذه الدراسة أن الجزء المتعلق بالمستحقات الاختيارية من الأرباح المحاسبية هو أكثر عرضه للتدخلات الإدارية من خلال القرارات المحاسبية وله محتوى معلوماتي اقل.

كما قام Amir & Lev (1996) بدراسة المحتوى ألمعلوماتي للأرباح المحاسبية المعلنة في قطاع شركات الاتصالات اللاسلكية. وقد توصلا إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الأرباح المحاسبية والتغير في الأرباح المحاسبية من جهة وعوائد الأسهم لهذه الشركات.

يلاحظ من خلال العرض السابق للدراسات السابقة أن معظم الدراسات أجريت على شركات يعمل معظمها في بيئة غربية، إذ يندر وجود دراسة منشورة تناولت المحتوى ألمعلوماتي

للأرقام المحاسبية في البيئة العربية، وعلية نجد من المفيد لأغراض البحث العلمي دراسة هذا الموضوع على عينة من الشركات التي تعمل في البيئة العراقية، حيث تختلف الظروف الاقتصادية والسياسية، وكذلك النظم و القواعد المحاسبية إلى حد كبير عن تلك التي أجريت في ظلها الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الجانب النظري

اولاً: أهداف محاسبة الاستحقاق

يعرف الدخل لأغراض القياس والإبلاغ المالي بأنه الفرق بين الإيرادات والمصروفات، ويتم قياس الدخل عادة على أساس محاسبة الاستحقاق، ففي ظل محاسبة الاستحقاق يتم الاعتراف بالإيراد متى ما تحقق أو أصبح قابلاً للقياس بدرجة عالية من التأكد. أما المصروفات فتمثل الكلف المستنفدة أو الأصول التي استخدمت في توليد تلك الإيرادات. ويتم الاعتراف بالمصروفات في الفترة نفسها التي يتم الاعتراف فيها بالإيرادات وفقاً لمبدأ المقابلة. والسؤال الذي يطرح نفسة هنا هو. ما هو تأثر استخدام أساس الاستحقاق على عملية القياس والإبلاغ المالي؟

إن التأثير الأساسي لمحاسبة الاستحقاق هو أنها تخلق فجوة بين ارقام الدخل المحاسبي المعلنة وصافي التدفقات النقدية التشغيلية،فالإيرادات المعلنة في ظل محاسبة الاستحقاق لا تتطابق مع المقبوظات النقدية للفترة، مما يعني ان محاسبة الاستحقاق تخلق فجوة بين مستوى الأداء المالي المعلن (معبراً عنه بصافي الدخل) وصافي التدفقات النقدية الناتجة عن العمليات التشغيلية للمنشأة. إلا انه مع ذلك فان لاساس الاستحقاق ميزة مهمة وهي ان ارقام الدخل على اساس الاستحقاق توفر مقياس اكثر دقة للقيمة الاقتصادية المضافة للمنشأة خلال الفترة مقارنة بصافي التدفقات النقدية التشغيلية. (Revsine et al: 1999:42)، حيث تؤدي محاسبة الاستحقاق الى اجراء مقابلة افضل بين الانجازات الاقتصادية المتحققة للمنشأة (المتمثلة بايرادات الفترة) مع الجهود الاقتصادية التي ساهمت في توليد تلك الانجازات (والمتمثلة بمصروفات الفترة)، لذلك فان الدخل المحاسبي في ظل محاسبة الاستحقاق ومن خلال تقديمه مقياس افضل للاداء التشغيلي للمنشأة فانه يقدم صورة اكثر واقعية للانشطة الاقتصادية الماضية. كما يعتقد الكثير من الباحثين أمثال Deshow (1994)، Bernard & Skinner (1996) وغيرهم إن الأرقام المحاسبية في ظل محاسبة الاستحقاق توفر اساس افضل للتنبؤ بالاداء المستقبلي للمنشأة، وبذلك تؤدي الى تحسين فائدة المعلومات المحاسبية المعلنة في الكشوفات المالية وكذلك القرارات المستندة إليها.

لقد لاقت أفضلية الدخل على أساس الاستحقاق دعماً كبيراً من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية في العديد من المعايير المتعلقة بمفاهيم المحاسبة المالية.

(Deshow &Skinner: 2000:237)حيث أوضح معيار مفاهيم المحاسبة المالية رقم (1) الصادر في عام 1978 الأتي:

" توفر المعلومات المتعلقة بأرباح المنشأة ومكوناتها في ظل محاسبة الاستحقاق مؤشر أفضل لأداء المنشأة مقارنة بالمعلومات المتعلقة بالمقبوظات والمدفوعات النقدية"أما المعيار رقم (6) الصادر عام 1985 فقد بين في الفقرة 139 ا لاتي:

" تحاول محاسبة الاستحقاق تسجيل الاثار المالية للمعاملات والاحداث والظروف التي تمتلك تأثير نقدي على الوحدة الاقتصادية في الفترات التي تحصل فيها وليس فقط عرض مقدار النقد المستلم او المدفوع من قبل الوحدة في تلك الفترات"

كما أوضح المعيار نفسه في الفقرة 145 الاتي :

" تستخدم محاسبة الاستحقاق اجراءات التوزيع والتأجيل والاستحقاق بهدف ربط المصروفات والايرادات والمكاسب والخسائر بالفترات لتعكس اداء الوحدة الاقتصادية خلال تلك الفترات بدلاً من عرض مقبوضاتها ومدفوعاتها النقدية ، لذا فان الاعتراف بالايرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر وزيادة او تخفيض الموجودات والمطلوبات واجراءات التوزيع والاستنفاد ما هي الا استخدام لمحاسبة الاستحقاق لقياس اداء الوحدات الاقتصادية".

مما تقدم يمكن القول ان الهدف الاساسي لمحاسبة الاستحقاق هو مساعدة مستخدمي المعلومات عل تقييم الاداء الاقتصادي للوحدات خلال الفترات ومساعدة المستثمرين على اتخاذ قراراتهم بصورة افضل من خلال توفير معلومات يمكن الاعتماد عليها في تقييم الاداء الاقتصادي للوحدات وفي التنبؤ بالاداء المستقبلي لها بالاعتماد على المبادئ المحاسبية الاساسية كالاعتراف بالايراد والمقابلة

ثانياً: محددات محاسبة الاستحقاق

تعتمد محاسبة الاستحقاق اساساً على فكرة التمييز بين المصروفات الايرادية والمصروفات الرأسمالية وبين الايرادات والمنافع، أي التمييز بين الايرادات والمصروفات التي تخص فترة معينة وتلك التي تخص اكثر من فترة وتتطلب توزيعها على الفترات التي تخصها .(الحسناوي: 2003: 48). فالدخل على اساس الاستحقاق ما هو الا تسوية للتدفقات النقدية التشغيلية لتعكس بشكل اكثر دقة العلاقة السببية بين الانجازات المتحققة والجهود المبذولة لتحقيق تلك الانجازات، وبالتالي فهي تمثل مقياساً افضل للاداء مقارنة بصافي التدفقات النقدية التشغيلية. ويرجع السبب في ذلك الى ان المستحقات المحاسبية تقلل من مشاكل توقيت ومقابلة الايرادات بالمصروفات المقترنة بقياس التدفقات النقدية .(Subramanyam: 1996:249)، حيث تؤدي التسويات المحاسبية (المستحقات) في ظل محاسبة الاستحقاق الى ازالة الانحرافات المتعلقة بالدورة النقدية التشغيلية عن مستوى الاداء الفعلي للمنشأة. والشكل (1) يتضمن نموذج افتراضي للمستحقات المحاسبية، حيث تمثل المستحقات الفرق بين الدخل على اساس نقدي والدخل عل اساس الاستحقاق والتي يمكن ان تكون موجبة اوسالبة تبعاً للسياسة الائتمانية للشركة.

الشكل (1)//نموذج افتراضي للمستحقات المحاسبية

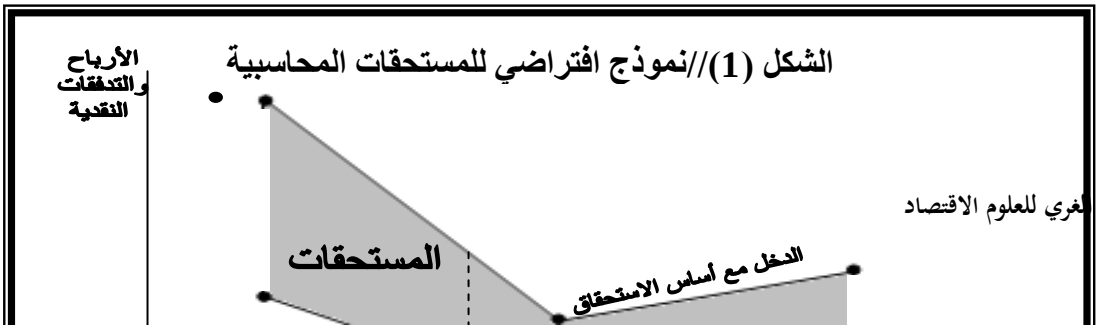

لغوي للعلوم الاقتصاد

إلا انه بالرغم من تأكيدات مجلس المعايير المحاسبية والجهات الاخرى على افضلية الارباح على اساس الاستحقاق مقارنة بصافي التدفقات النقدية التشغيلية فان الدخل على اساس الاستحقاق لفترة معينة قد لا يقدم صورة دقيقة للاداء الاقتصادي للشركة خلال تلك الفترة، وذلك لاتساع مجالات التقدير الشخصي في قياس المستحقات نتيجة للمرونة التي تتيحها المبادئ المحاسبية في الاختيار بين البدائل المحاسبية وكذلك القرارات التشغيلية التي تتخذها الادارة لتوقيت حدوث الاحداث الاقتصادية مما يفتح المجال امامها لاستخدام المستحقات للمناورة بالدخل المعلن للشركة بين الفترات. وفي هذا السياق تصنف المستحقات المحاسبية الى نوعين هما :

- المستحقات غير الاختيارية ..... وتمثل ذلك الجزء من المستحقات الذي لا تمتلك الادارة القدرة على التأثير عليه.
- المستحقات الاختيارية ..... هو ذلك الجزء من المستحقات الذي تستطيع الادارة التأثير عليه بالزيادة اوالتخفيض سواء بالقرارات المحاسبية او من خلال القرارات التشغيلية المتعلقة بتوقيت حصول المعاملات الاقتصادية.

وقد حاول العديد من الباحثين امثال De Angelo (1986)،Healy(1985) ، Jones(1991) وغيرهم تحديد وقياس مجال المناورة بالمستحقات الاختيارية من خلال تطوير نماذج ومؤشرات إحصائية لتحديد مقدار المستحقات الاختيارية التي تمتلك الادارة القدرة على استخدامها للتأثير على الدخل المعلن.

على أساس ما تقدم يمكن القول ان المرونة التي تتيحها المبادئ المحاسبية في الاختيار بين الطرق والاجراءات المحاسبية البديلة او في القرارات المحاسبية المتعلقة بالتقديرات المحاسبية (كتقدير العمر الانتاجي للموجودات اوتقدير نسبة الديون المشكوك في تحصيلها) وكذلك القرارات التشغيلية للمنشأة وخاصة المتعلقة منها بتوقيت حصول الاحداث الاقتصادية قبل تاريخ اعداد الكشوفات المالية قد تحد من افضلية الدخل المحاسبي على صافي التدفقات النقدية في قياس مستوى اداء الوحدات الاقتصادية، مما يتطلب تحديد مدى فائدة المعلومات المحاسبية في ظل محاسبة الاستحقاق من خلال معرفة مدى تأثيرها في قرارات مستخدمي المعلومات بالاعتماد على دراسة المحتوى المعلوماتي المقارن للمستحقات المحاسبية مقابل صافي التدفقات النقدية. وفي هذا السياق اثبتت العديد من الدراسات (تم

الاشاره اليها في الدراسات السابقة) الميدانية ان للمستحقات المحاسبية محتوى معلوماتي يفوق المحتوى المعلوماتي لصافي التدفقات النقدية مما يؤكد افضلية الدخل المحاسبي في ظل محاسبة الاستحقاق كمقياس للاداء من وجهة نظر مستخدمي المعلومات.

ثالثاً: المحتوى المعلوماتي

إن الهدف الأساسي للمحاسبة هو توفير معلومات مفيدة للمستخدمين في مجالات التقييم واتخاذ القرارا ت. وتعد المعلومات المحاسبية مفيدة لمستخدميها اذا توافرت فيها سمتين اساسيتين هما المعولية (وهي امكانية الاعتماد على المعلومات) والملائمة والتي تعبر عن قدرة المعلومات المعلنة على التأثير في القرار المتخذ، وهذا بالضبط هو جوهر دراسات المحتوى المعلوماتي للمعلومات المحاسبية و حيث ان المعيار الاساسي لمتخذ القرار في اختيار مقياس الاداء الافضل هو ان البديل الذي يوفر معلومات اكثر يعد مفضلاً مقارنة بالبدائل الاخرى التي توفر معلومات اقل (كام: 2000: 639)، فالمحتوى المعلوماتي لكل بديل هو الاعتبار الاساسي للمفاضلة بين بدائل القياس. كما يرتبط المحتوى المعلوماتي لكل بديل من بدائل القياس بمعولية وملائمة المعلومات التي يقدمها

وعادة ما يواجه مستخدمي المعلومات مشاكل قرار مختلفة ويوظفون نماذج قرار مختلفة ايضاً، مما يتطلب توفير معلومات ملائمة لكل نموذج من نماذج القرارات المتنافسة ولكل مستخدم في ضوء مشكلته ونموذج قراره. إلا إن هذه الحالة تعد مثالية من الناحية التطبيقية، إذ لا يوجد نظام معلومات في الواقع العملي يستطيع توفير معلومات ملائمة لكل بدائل القرار الممكنة وذلك لوجود قيود تحد من قدرة نظام المعلومات على توفير هذا الكم من المعلومات قد تتعلق بندرة المعلومات وارتفاع كلفتها. وفي هذا السياق ميز Demski (1980:422) بين نوعين من نظم المعلومات هما :

- نظام المعلومات التام Perfect Information System ..... وهو النظام الذي يقدم اشارة (معلومة) واحدة لكل نموذج من نماذج القرار.
- نظام المعلومات غير التام Imperfect Information System ..... وهو النظام الذي يقدم اشارة واحدة لجميع نماذج القرار.

ويعد النظام المحاسبي مثالاً واضحاً لنظم المعلومات غير التامة، إذ ينتج إشارة واحدة كالدخل المحاسبي مثلاً لنماذج قرار مختلفة. وعليه فان المشكلة تكمن في تحديد أي المعلومات هي اكثر فائدة من غيرها للمستخدمين والتي يجب ان تقدم إليهم، بمعنى أخر تحديد أي المعلومات اكثر فائدة لجميع نماذج القرار المتوقعة. ويرى مدخل اقتصاديات المعلومات Information Economics Approach ان المعلومات المعلنة في الكشوفات المالية لا تعتبر مفيدة لمستخدميها ما لم تحسن من قدرة المستخدم على اتخاذ القرار بشكل صحيح. فالمعلومات تكون ملائمة للقرار اذا استطاعت ان تغير في مجرى القرار، لذا فان هذا المدخل يركز على سلوك مستخدم المعلومات باعتباره مؤشراً لقيمة المعلومات المستخدمة ومدى ملائمتها للقرار. وعادة ما يستخدم مصطلح القيمة الملائمة Value Relevance للتعبير عن المحتوى المعلوماتي للمعلومات.

على أساس ذلك يمكن القول ان المحتوى المعلوماتي يعبر عن قدرة المعلومات المحاسبية على التأثير في مجرى القرار المتخذ وان قياسة يعتمد على تحديد سلوك مستخدم المعلومات، حيث تركز دراسات المحتوى المعلوماتي على رصد سلوك مستخدم المعلومات لتحديد قدرة المعلومات على التأثير في القرار المتخذ. ولقياس المحتوى المعلوماتي تؤكد الادبيات المحاسبية على مدخلين للقياس هما مدخل المحتوى المعلوماتي النسبي و مدخل المحتوى المعلوماتي التفاضلي و كالاتي:

١. المحتوى المعلوماتي النسبي
Relative Information Content

إن المدخل الأول لاختبار المحتوى المعلوماتي هو مدخل لمحتوى المعلوماتي النسبي. وفرضية العدم في ظل هذا المدخل (عند مقارنة المحتوى المعلوماتي لمقاييس مختلفة للاداء) هو ان كل المقاييس لها نفس المحتوى المعلوماتي، وعند تطبيق ذلك على الدراسة الحالية تصبح فرضية العدم كالأتي:

" إن أرقام الدخل قبل وبعد التسويات المحاسبية لها نفس المحتوى المعلوماتي "، أي إن كلا المقياسين لها نفس التأثير على العوائد السوقية للاسهم . ولاختبار هذا النوع من الفرضيات تستخدم نماذج الانحدار التالية:

$$Y = a1 + b1\ X1 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$
$$Y = a2 + b2\ X2 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث إن :

Y = العائد السوقي للسهم

X1 = الدخل على اساس الاستحقاق.

X2 = الدخل على اساس نقدي (صافي التدفقات النقدية)

b1 = معامل X1

b2 = معامل X2

a2،a1 = ثوابت

ويمثل الانحدار الخطي البسيط تقدير للعلاقة الخطية بين متغيرين احدهما مستقل والاخر تابع، كما يرتبط الانحدار الخطي البسيط مع ارتباط الخطي البسيط ويهدف الى تقدير قيم عددية لمعالم النموذج (المشهداني وهرمز : 1989: 326)، أي تقدير قيم عددية لكل من a ،b في المعادلات أعلاه. ويستخدم هذا النموذج لاختبار المحتوى المعلوماتي النسبي لمختلف مقاييس الأداء، حيث يتم تحديد دور مقياس الاداء (الدخل او صافي التدفقات النقدية) في التنبؤ بالعوائد المستقبلية للاسهم من خلال مقارنة معامل الارتباط للمقياسين (المتغيرين) ومعاملي الانحدار، وبالتالي فان المقياس الذي يمتلك معامل ارتباط اكبر بالعوائد المستقبلية للاسهم هو المقياس المفضل كونه يمتلك محتوى معلوماتي اكبر مقارنة بالمقاييس الأخرى. والشكل (2) يوضح المحتوى المعلوماتي النسبي لمقاييس اداء مختلفة.

الشكل (2):-المحتوى المعلوماتي النسبي

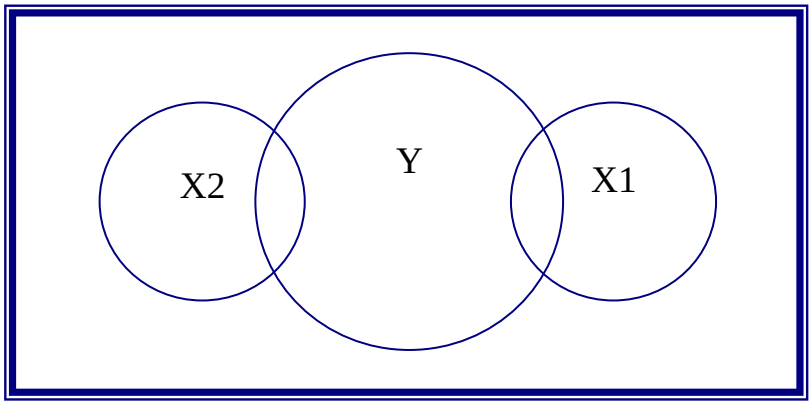

ويمثل Y العائد السوقي للسهم، في حين تمثل X2،X1 مقاييس الأداء. ومنطقة التداخل بين X و Y تمثل المحتوى المعلوماتي للمتغيرات الخاضعة للاختبار. وعندما تكون منطقة التداخل مع Y لاحد المتغيرات اكبر من المتغير الاخر يصبح هذا المتغير ذو محتوى معلوماتي اكبر للمستخدم. لان مستوى ارتباط اسعار الاسهم بهذا المتغير يكون اكبر من المتغيرات الأخرى.

٢. المحتوى ألمعلوماتي التفاضلي Incremental Information Content

المدخل الثاني لاختبار المحتوى المعلوماتي هو مدخل المحتوى المعلوماتي التفاضلي. والسؤال هنا لا يتعلق باختبار أي مقاييس الاداء يمتلك معلومات اكثر عن العوائد المستقبلية للاسهم مقارنة بالمقاييس الاخرى وانما هو فيما اذا كان مقياس الاداء يضيف معلومات غير موجودة في المقاييس الأخرى . ويستخدم نموذج الانحدار المتعدد التالي لتقدير قيمة المعلومات التفاضلية التي يقدمها المقياس الاضافي:

$$Y = a + b1\ X1 + b2\ X2 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ (3)$$

والشكل (3) يوضح المحتوى المعلوماتي التفاضلي لمقاييس الاداء المختلفة .

ويمثل نموذج الانحدار المتعدد تقدير للعلاقة الخطية بين عدة متغيرات احدها تابع (العائد السوقي للسهم) والباقي متغيرات مستقلة (مقاييس الاداء) يعتقد انها تؤثر في المتغير التابع (المشهداني و هرمز: 1989: 347). ويقيس معامل الانحدار مقدار التغير الحاصل في المتغير التابع (العائد السوقي) عندما يتغير المتغير المستقل (مقياس الاداء) وحدة واحدة، وبالتالي فهو يقيس درجة حساسية المتغير التابع للتغير في المتغيرات المستقلة. ووفقاً لهذا المدخل يتم اختبار المحتوى المعلوماتي لمقاييس الاداء المختلفة (المتغيرات المستقلة) من خلال مقارنة معامل الانحدار لهذه المتغيرات، إذ إن ارتفاع معامل الانحدار لمتغير ما مقارنة بالمتغيرات الاخرى يعني ان المقياس يحتوي معلومات اضافية غير موجودة انعكست في زيادة العائد السوقي للسهم بنسبة تزيد عن مقدار التغير الذي احدثته المتغيرات الأخرى.

الشكل (3)//المحتوى المعلوماتي التفاضلي

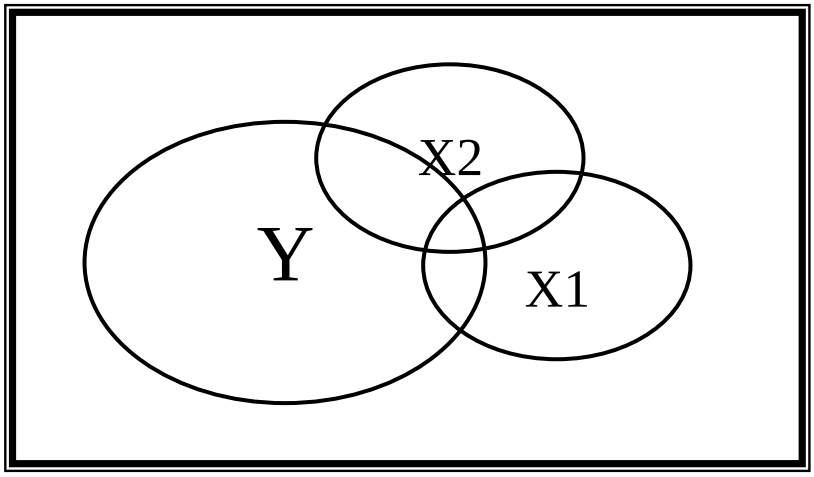

يتضح من الشكل اعلاه ان العائد السوقي للسهم يمثل الدائره Y . وان منطقة التداخل بين X2 و Y والتي لا تتداخل مع X1 تمثل المعلومات الاضافية التي يحتويها المتغير X2 والتي لا تتوافر في المتغير X1 ، لذا فان معلومات المتغير X2 سوف تساهم في التنبؤ بالعوائد المستقبلية للاسهم (Y) بشكل افضل لانها تمتلك معلومات اضافية غير موجودة في المتغير X1 .

المبحث الثاني: الجانب التطبيقي

يتناول هذا المبحث عرض ومناقشة نتائج التحليل الإحصائي للبيانات التي تم تجميعها، وذلك لاختبار فرضيات البحث والوقوف على دلالات المتغيرات المستقلة في تفسيرها لسلوك أسعار الأسهم في السوق المالية، حيث سيتم أولاً عرض إجراءات البحث واختبار فرضياته ومن ثم تحليل وتفسير نتائج اختبار الفرضيات وبالشكل الأتي:

اولاً: إجراءات البحث

وتتضمن الأتي:

١. عينة البحث

يعتمد الجانب التطبيقي للبحث البيانات الفعلية لعينة مكونة من 30 شركة من الشركات المساهمة الصناعية المسجلة في سوق العراق * للأوراق المالية لفترة زمنية مقدارها 4 سنوات من عام 1997 ولغاية 2000 وبواقع 120مشاهدة(شركة–سنة)، حيث تم الاعتماد على الجدول الاخير لاسماء الشركات المساهمة الصناعية (دليل المستثمر) الصادر عن سوق العراق للاوراق المالية في بداية عام 2001 والمتضمن بعض البيانات المالية والإحصائية للشركات المساهمة المدرجة في السوق حتى نهاية عام 2000، كما تم الاعتما د على النشرات الأسبوعية والشهرية التي يصدرها السوق خلال تلك الفترة والتي تتضمن اسعار وحركة الأسهم، بالإضافة إلى الاعتماد على سجلات الشركات عينة البحث. وعلى أساس ذلك تم تجميع البيانات الآتية :

١. صافي التدفقات النقدية التشغيلية لشركات العينة.
٢. دخل العمليات الجارية (الدخل التشغيلي) خلال فترة البحث.
٣. أسعار وحجم تداولات أسهم الشركات عينة البحث.
٤. الدخل الناتج عن الأنشطة غير الاعتيادية.

٢. متغيرات الدراسة

يبين الجدول (1) بعض الخصائص الوصفية للشركات الخاضعة للدراسة. وذلك بالنسبة لكل متغير من المتغيرات المستقلة وهي (الدخل التشغيلي، صافي الدخل و صافي التدفقات النقدية التشغيلية) إضافة إلى المتغير التابع المتمثل بالعائد السوقي للسهم بهدف اختبار المحتوى ألمعلوماتي المقارن للمتغيرات المستقلة. والأتي توضيح لهذه المتغيرات:

الجدول (1):-خصائص الشركات عينة البحث (المبالغ بالملايين)

المتغيرات	المتوسط	الوسيط	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الانحراف المعياري
العائد السوقي للسهم SP	38.92	23.14	279.40	1.37	48.91
صافي التدفقات النقدية التشغيلية NOCF	510.911	133.370	(12.820)	6.968.565	1.029.417
الدخل التشغيلي OI	562.911	174.580	(92.516)	7.142.870	1.066.630
صافي الدخل NI	430.414	115.973	(11.148)	4.683.013	819.902

❖ **العائد السوقي للسهم (SP) ....** يمثل العائد السوقي للسهم سعر السهم عند إعلان الكشوفات المالية للشركات، حيث تم اعتماد سعر الإغلاق لأسعار الأسهم في الأول من نيسان من كل سنة من سنوات الدراسة أو في أول جلسة تداول تلي ذلك التاريخ. وهو التاريخ الذي يتم فيه إعلان الكشوفات المالية بعد المصادقة عليها، ويرجع السبب في ذلك إلى الرغبة في زيادة دقة عملية قياس تأثير المعلومات عند إعلانها في سلوك المستثمر، وبالتالي فأن الاعتماد على هذه البيانات سوف يؤدي إلى تحسين نتائج اختبار المحتوى ألمعلوماتي للأرقام المحاسبية المعلنة من خلال قياس مدى انعكاسها في قرارات المستثمرين المتعلقة بالبيع والشراء . وقد تم احتساب العائد السوقي للسهم بالاعتماد على النشرات الدورية لسوق العراق للأوراق المالية.

❖ **صافي التدفقات النقدية التشغيلية (NOCF)** .... يمثل صافي التدفقات النقدية التشغيلية احد المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة. وقد تم استخراجه من واقع سجلات شركات ألعينه بهدف تحديد مدى تأثيره في سلوك أسعار الأسهم في السوق المالية. وهذه العلاقة ستعكس بالتأكيد المحتوى ألمعلوماتي لصافي التدفقات النقدية التشغيلية مقارنة بالمتغيرات المستقلة الأخرى.

❖ **الدخل على أساس الاستحقاق ....**
لإغراض مقارنة المحتوى ألمعلوماتي لأرقام الدخل المحاسبي على أساس الاستحقاق مع صافي التدفقات النقدية التشغيلية تم تحليل الدخل المحاسبي إلى :

- **الدخل التشغيلي (OI)** .... ويمثل الدخل الناتج عن العمليات الجارية او المستمرة للمنشأة والتي تقع ضمن نشاطها الرئيسي.
- **صافي الدخل (NI) ....** ويمثل الدخل الناتج عن جميع العمليات سواء العمليات الجارية منها أو مكاسب وخسائر الأنشطة الأخرى التي لا تقع ضمن النشاط الرئيسي والمستمر للمنشأة.

٣. الأساليب الإحصائية المستخدمة

بهدف معالجة بيانات البحث احصائياً تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية وبالاستعانة ببرامج SPSS،Excel . وهذه الأساليب هي :

١. استخدام مقاييس التشتت لغرض التحليل الأولي للبيانات والوقوف على بعض خصائص الشركات الخاضعة للدراسة.
٢. اختبار Z للفرق بين معاملي ارتباط، حيث تم استخدام هذا الأسلوب لتحديد مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين معاملات الارتباط لمتغيرات الدراسة المستقلة.
٣. اختبار T لاختبار معنوية معامل الارتباط البسيط للمتغيرات المستقلة.
٤. اختبار Z للفرق بين معاملي انحدار لتحديد مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين معاملات الانحدار لعينتين مستقلتين (فيركسون: 1991: 231).
٥. اختبار T لاختبار معنوية معامل الارتباط المتعدد.
٦. أساليب الارتباط البسيط والانحدار البسيط والمتعدد لتقدير العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في الدراسة.

ثانياً: اختبار الفرضيات

تهدف الدراسة إلى بيان المحتوى ألمعلوماتي المقارن لأرقام الدخل على أساس الاستحقاق مقابل صافي التدفقات النقدية التشغيلية. ولتحقيق هذا الهدف تم صياغة فرضية رئيسية تتفرع عنها فرضيتين فرعيتين، ولقبول الفرضية الرئيسية لا بد من إثبات الفرضيتين الفرعيتين والأتي نتائج اختبار الفرضيات الفرعية:

الفرضية الفرعية الأولى : تتعلق الفرضية الفرعية الأولى باختبار المحتوى ألمعلوماتي النسبي وتنص على الأتي: " هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين معامل الارتباط للدخل على أساس الاستحقاق مع العائد السوقي للسهم ومعامل الارتباط لصافي التدفقات النقدية مع العائد السوقي للسهم "

وقد تم اعتماد نماذج الانحدار المتعدد لاختبار المحتوى ألمعلوماتي النسبي الوارد في المبحث الأول من هذه الدراسة لتقدير العلاقة الخطية بين متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع فيها. وكما مبين في الجدول (2) (نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الأولى).

الجدول (2):-نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الاولى

التسلسل	المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط r	معامل التحديدR2	اختبار T	
				القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية
1	NOCF	0.29	0.08	3.291	3.117
2	OI	0.32	0.10	3.669	3.117
3	NI	0.30	0.09	3.542	3.117

يوضح الجدول أعلاه معامل الارتباط ومعامل التحديد للمتغيرات المستقلة ونتائج اختبار T لمعنوية معامل الارتباط (تحت مستوى معنوية 5%) الذي يثبت معنوية معاملات الارتباط لجميع المتغيرات، حيث بلغت القيمة المحسوبة للمتغير الأول 3.291 أما المتغير الثاني 3.669 والمتغير الثالث 3.542 في حين بلغت قيمة T الجدولية لهذه الاختبارات 3.117، كما يلاحظ انخفاض تأثير المتغيرات المحاسبية في سلوك أسعار الأسهم في هذه الدراسة، حيث بلغ معامل ارتباط لهذه المتغيرات 0.29 و 0.32 و 0.30 على التوالي، ويرجع السبب في ذلك إلى طبيعة البيئة العراقية وما تفرضة الظروف والأحداث الاقتصادية والسياسية المتسارعة فيها على مستخدم المعلومات من تأثيرات تفوق تأثير المعلومات المحاسبية التي تعلن مرة واحدة خلال السنة. وهذا ما أكده التميمي (2000) في دراسة لسوق العراق للأوراق المالية عندما أشار إلى أن المستثمرين يتأثرون بالأحداث والظروف الاقتصادية والسياسية عند الاتجاه إلى الشراء أو البيع أكثر من تأثرهم بالمعلومات المحاسبية، إلا أن الدراسة الحالية لا تهدف إلى دراسة المتغيرات الاقتصادية والسياسية وإنما مقارنة المحتوى ألمعلوماتي للمتغيرات المحاسبية فيما بينها.

أما الجدول (3) فيبين نتائج اختبار المحتوى ألمعلوماتي المقارن للمتغيرات المستقلة باستخدام اختبار Z للفرق بين معاملي ارتباط تحت مستوى معنوية 5%). وقد تم التوصل إلى إن أهم المتغيرات المؤثرة في قرار المستثمر مرتبة حسب أولويتها من وجهة نظره هي الدخل التشغيلي ثم صافي الدخل ثم صافي التدفقات النقدية التشغيلية. حيث بلغت قيمة Z المحسوبة في الحالة الأولى التي تقارن بين معامل ارتباط الدخل التشغيلي بالعائد السوقي مع ارتباط صافي التدفقات النقدية بالعائد السوقي للسهم (1.7544) في حين بلغت القيمة الجدولية (1.2691)، مما يعني ان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين معامل الارتباط للدخل التشغيلي مع العائد السوقي للسهم ومعامل الارتباط لصافي التدفقات النقدية التشغيلية مع العائد السوقي للسهم وان تأثير الدخل التشغيلي في أسعار الأسهم اكبر مقارنة بصافي التدفقات النقدية التشغيلية. أما في الحالة الثانية (التي تقارن بين ارتباط صافي الدخل بالعائد السوقي مع ارتباط صافي التدفقات النقدية بالعائد السوقي للسهم) فقد بلغت قيمة Z المحسوبة (1.5848) في حين بلغت القيمة الجدولية (1.2691). مما يعني ان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين معامل الارتباط لصافي الدخل مع العائد السوقي للسهم ومعامل الارتباط لصافي التدفقات النقدية التشغيلية مع العائد السوقي للسهم وان لصافي الدخل تأثيراً اكبر على أسعار الأسهم مقارنة بصافي التدفقات النقدية. في حين بلغت قيمة Z المحسوبة في الحالة الثالثة (التي تقارن بين ارتباط الدخل التشغيلي بالعائد السوقي مع ارتباط صافي الدخل بالعائد السوقي للسهم) (1.1696) أما القيمة الجدولية فقد بلغت (1.2691). مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين معامل الارتباط للدخل التشغيلي مع العائد السوقي للسهم ومعامل الارتباط لصافي الدخل مع العائد السوقي للسهم.

الجدول (3):-نتائج اختبار المحتوى ألمعلوماتي النسبي

التسلسل	المتغيرات	NOCF vs. OI	NOCF vs. NI	OI vs. NI
1	قيمة Z المحسوبة	1.7544	1.5848	1.1696
2	قيمة Z الجدولية	1.2691	1.2691	1.2691

على أساس ما تقدم يمكن القول بوجود فروق ذات دلالة إحصائيا بين معامل الارتباط للدخل المحاسبي على أساس الاستحقا ق بالعائد السوقي للسهم ومعامل الارتباط لصافي التدفقات النقدية بالعائد السوقي للسهم وان استجابة أسعار الأسهم للتغير في الأرباح المحاسبية هي اكبر من استجابتها للتغير في صافي التدفقات النقدية، مما يعني أن للتسويات المحاسبية في ظل محاسبة الاستحقاق محتوى معلوماتي اكبر انعكس مباشرة في سلوك مستخدم المعلومات وان التسويات المحاسبية تمتلك معلومات أكثر من تلك الموجودة في التدفقات النقدية(أي إنها تمتلك محتوى معلوماتي نسبي اكبر مقارنة بالتدفقات النقدية) يمكن التعبير عنها بتحسين القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية أو تقديم صورة منصفة لنتيجة أعمال المنشأة .

الفرضية الفرعية الثانية: تتعلق الفرضية الثانية باختبار المحتوى ألمعلوماتي التفاضلي وتنص على الأتي : " هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين معامل الانحدار للدخل على أساس الاستحقاق مع العائد السوقي للسهم ومعامل الانحدار لصافي التدفقات النقدية مع العائد السوقي للسهم"

وقد تم اعتماد نموذج الانحدار المتعدد المحدد لاختبار المحتوى ألمعلوماتي التفاضلي الوارد في المبحث الأول من هذه الدراسة لتقدير العلاقة الخطية بين متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع فيها. وكما مبين في الجدول (4) (نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الثانية).

الجدول (4):-نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الثانية

التسلسل	المتغيرات المستقلة	معامل الانحدار	اختبار T	
			القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية
1	NOCF	0.0170	0.897	1.352
2	OI	0.0295	1.653	1.352
3	NI	0.0290	1.577	1.352

يوضح الجدول (4) معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة ونتائج اختبار T لمعنوية هذه المعاملات تحت مستوى معنوية 5% ، حيث بلغ معامل الانحدار لصافي التدفقات النقدية 0.0170 وللدخل التشغيلي 0.0295 ولصافي الدخل 0.0290 ، كما اثبت الاختبار معنوية معامل الانحدار لمتغيرات الدخل التشغيلي وصافي الدخل في حين لم يثبت معنوية لمعامل انحدار صافي التدفقات النقدية.

أما الجدول (5) فيبين نتائج اختبار المحتوى ألمعلوماتي المقارن للمتغيرات المستقلة باستخدام اختبار Z للفرق بين معاملي ارتباط تحت مستوى معنوية 1%). وقد تم التوصل إلى إن أكثر المتغيرات تأثيراً في سلوك أسعار الأسهم

مرتبة حسب أولويتها من وجهة نظر مستخدم المعلومات هي الدخل التشغيلي ثم صافي الدخل ثم صافي التدفقات النقدية التشغيلية. حيث بلغت قيمة Z المحسوبة في الحالة الأولى التي تقارن بين معامل انحدار الدخل التشغيلي مع معامل انحدار صافي التدفقات النقدية (0.956) في حين بلغت القيمة الجدولية (0.845)، مما يعني أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين معامل الانحدار للدخل التشغيلي ومعامل الانحدار لصافي التدفقات النقدية التشغيلية.

أما في الحالة الثانية (التي تقارن بين معامل انحدار صافي الدخل مع معامل انحدار صافي التدفقات النقدية فقد بلغت قيمة Z المحسوبة (0.918) في حين بلغت القيمة الجدولية (0.845) . مما يعني أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين معامل الانحدار لصافي الدخل ومعامل الانحدار لصافي التدفقات النقدية التشغيلية وان لصافي الدخل تأثيراً اكبر على أسعار الأسهم مقارنة بصافي التدفقات النقدية. في حين بلغت قيمة Z المحسوبة في الحالة الثالثة (التي تقارن بين معامل انحدار الدخل التشغيلي مع معمل انحدار صافي الدخل (60.382) أما القيمة الجدولية فقد بلغت(0.845). مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيا بين معامل الانحدار للدخل التشغيلي ومعامل الانحدار لصافي الدخل.

الجدول (5):-نتائج اختبار المحتوى ألمعلوماتي التفاضلي

التسلسل	المتغيرات	NOCF vs. OI	NOCF vs. NI	OI vs. NI
1	قيمة Z المحسوبة	0.956	0.918	0.382
2	قيمة Z الجدولية	0.845	0.845	0.845

على أساس ما تقدم يمكن القول بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين معامل الانحدار للدخل المحاسبي على أساس الاستحقا ق ومعامل الانحدار لصافي التدفقات النقدية وان استجابة أسعار الأسهم للتغير في الأرباح المحاسبية هي اكبر من استجابتها للتغير في صافي التدفقات النقدية، مما يعني أن للتسويات المحاسبية في ظل محاسبة الاستحقاق محتوى معلوماتي تفاضلي اكبر وان أرقام الدخل المحاسبي على أساس الاستحقاق تمتلك معلومات غير موجودة في ارقام التدفقات النقدية تجسدت في تغيير سلوك مستخدم المعلومات.

المبحث الثالث : الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

يمكن تلخيص نتائج الدراسة بالاتي:

١. أن المحتوى ألمعلوماتي يعبر عن قدرة المعلومات المحاسبية على التأثير في مجرى القرار المتخذ وان قياسة يعتمد على تحديد سلوك مستخدم المعلومات المحاسبية وبالتالي اتجاهات أسعار الأسهم عند إعلان هذه المعلومات.

٢. ولقياس المحتوى ألمعلوماتي تؤكد الأدبيات المحاسبية على مدخلين للقياس هما مدخل المحتوى ألمعلوماتي النسبي و مدخل المحتوى ألمعلوماتي التفاضلي.

٣. تؤدي التسويات المحاسبية في ظل محاسبة الاستحقاق إلى إزالة الانحرافات المتعلقة بالدورة النقدية التشغيلية عن مستوى الاداء الفعلي

للمنشأة وبذلك توفر مقياس أفضل للأداء مقارنة بصافي التدفقات النقدية.

٤. أن الأرقام المحاسبية في ظل محاسبة الاستحقاق توفر أساس أفضل للتنبؤ بالأداء المستقبلي للمنشأة، وبذلك تؤدي إلى تحسين فائدة المعلومات المحاسبية المعلنة في الكشوفات المالية وكذلك القرارات المستندة إليها.

٥. أن أرقام الدخل على أساس الاستحقاق توفر مقياس أكثر دقة للقيمة الاقتصادية المضافة للمنشأة خلال الفترة مقارنة بصافي التدفقات النقدية التشغيلية.

٦. أوضحت نتائج الاختبارات الإحصائية التي أجريت على عينة الدراسة أن المحتوى ألمعلوماتي للدخل على أساس الاستحقاق اكبر مقارنة بصافي التدفقات النقدية وبما يتفق مع معظم الدراسات السابقة التي أجريت في هذا المجال.

٧. أن للتسويات المحاسبية في ظل محاسبة الاستحقاق محتوى معلوماتي نسبي اكبر انعكس مباشرة في سلوك مستخدم المعلومات وان التسويات المحاسبية تمتلك معلومات أكثر من تلك الموجودة في التدفقات النقدية.

٨. أن للتسويات المحاسبية في ظل محاسبة الاستحقاق محتوى معلوماتي تفاضلي اكبر وان أرقام الدخل المحاسبي على أساس الاستحقاق تمتلك معلومات غير موجودة في أرقام التدفقات النقدية تجسدت في التأثير في سلوك مستخدم المعلومات.

ثانياً: التوصيات

استناداً لنتائج الدراسة تم وضع التوصيات الآتية:

١. ضرورة العمل على إنشاء مركز لمعلومات الأسواق المالية يهتم بتوجية المستثمرين والمحللين الماليين إلى أساليب تحليل الكشوفات المالية بالشكل الذي يمنع من اعتماد المستخدمين على معلومات مضللة.

٢. ضرورة الاهتمام بتوفير كافة البيانات المتعلقة بالمقدمات والمستحقات وكذلك التدفقات النقدية التشغيلية حتى تؤدي الأساليب الكمية في تحليل الكشوفات المالية دورها بشكل صحيح.

٣. استناداً إلى نتائج الاختبارات الإحصائية في هذه الدراسة يوصي الباحث بضرورة اهتمام المحللين الماليين وكذلك المستثمرين بأرقام الدخل على أساس الاستحقاق عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار، وذلك لأفضليتها في مجالات تقييم الاداء الحالي والتنبؤ بالأداء المستقبلي للشركات.

٤. ضرورة الاهتمام بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد الكشوفات المالية والتغيرات التي قد تطرأ عليها نظراً لأهمية هذا النوع من الإفصاح في تحسين قدرة مستخدم المعلومات على تقييم مستوى الاداء المالي للشركات و اتخاذ القرار بشكل يسمح له باختيار البديل الامثل من بين البدائل المتاحة.

٥. ضرورة الاهتمام بالمزيد من الدراسات والبحوث المتعلقة بالمحتوى ألمعلوماتي للمعلومات ومدى تأثيرها في سلوك المستثمر في السوق المالية في قطاعات أخرى كالقطاع المصرفي أو الزراعي وغيرها وبما يوفر قدر متراكم من المعرفة بسلوك المستثمر بهدف تفسيرة والتنبؤ به .

مجلة علمية محكمة

تصدر عن كلية الادا رة والاقتصاد

جامعة الكوفة

المصادر

أولا: المصادر العربية

١. المشهداني وهرمز، محمود حسن وأمير حنا " الإحصاء " دار الحكمة للطباعة والنشر، العراق، 1989

٢. كام، فيرنون " النظرية المحاسبية" ترجمة الدكتور رياض العبد الله، مطبعة جامعة الموصل، العراق، 2000

٣. ألحسناوي، عقيل حمزة حبيب " تمهيد الدخل دراسة ميدانية في عينة مختارة من الشركات المساهمة" رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، 2003

٤. التميمي، راشد، " أهمية الإفصاح عن المعلومات المالية للمصارف " مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2000 ، العدد 28

٥. فيركسون، جورج.إي((التحليل الإحصائي في التربية وعلم النفس)) ترجمة الدكتورة هناء محسن العكيلي، دار الحكمة للطباعة والنشر، العراق ، 1991

ثانياً: المصادر الأجنبية

1. Amir, E. and Lev, B. "Value Relevance of Non –Financial Information: The Wireless Communication Industry " Journal of Accounting and Economics, 1996, pp: 3-30.

2. Ball, R. and Brown, P.,"An Empirical Evaluation of Accounting Income Numbers"

Journal of Accounting Research, Autumn.1968.PP: 159-178.
3. Beaver, w., and Dukes, R., "Interperiod Tax Allocation, Earnings Expectations and Behavior of Security Prices" The Accounting Review, April 1972, pp: 320-332.
4. Belkaoui – Ahmed, R. ((Accounting Theory)) 4th. Edition, Thomson Learning , 2000.
5. Bernard, V.L. and Skinner, D.J. ((What Motivates Manager Choice of Discretionary Accruals)) Journal of Accounting and Economics, 1996, PP. 313 – 325, Vol. 22. No. 1 – 3.
6. Bown, R ; Burgstanler, A. and Delay , L; " The Incremental Information Content Of Accrual Versus Cash Flow " The Accounting Review , October, 1987, pp : 723-747 .
7. De Angelo, L.E. ((Accounting Numbers as Market Valuation Substitutes:A Study of Management Buyouts of Public Stockholders)) the Accounting Review, July 1986, PP. 400 – 420, Vol. 62. No. 3.
8. Demski, J. "Information Analysis" Second Edition, Addison – Wesley Publishing Co. 1980.
9. Deshow, P. " accounting Earnings and Cash Flow Measures Of Firms Performance : The Role Of Accounting Accruals " Journal Of Accounting And Economics, 1994, pp: 3-42 .
10. Deshow, P. and Skinner, D. " Earning Management: Reconciling the Views of Accounting Academics, Practitioners, and Regulators " Accounting Horizons, July 2000, pp: 235-250.
E- mail: Xavier – Garza @ email. Com
11. Gomez, X., G., Okumura, M. and Kunimura, M. ((Discretionary Accrual Models and the Accounting Process)) October 2000.
12. Healy, R.M. ((The Effect of Bonus Schemes on Accounting Decisions)) Journal of Accounting and economics, 1985, PP. 85 – 107, Vol. 7 No. 1 – 3.
13. Jones, J.J. ((Earnings Management during Import Relief Investigations)) Journal of Accounting Research, 1991, PP. 193 – 228, Vol. 29. No. 2.
14. Rayburn, J. ((The Association of Operation Cash Flow and Accruals with Security Returns)) Supplement to Journal of Accounting Research, 1988, PP. 112 – 133, Vol. 24.
15. Revsine, L., Collins, D.W. and Johnson. W.B. ((Financial Reporting and Analysis)). Prentic – Hall. Inc , U. S. A. 1999
16. Riley, A., Pearson, A. and Trompeter, G. "The Value Relevance of Non – Financial Performance Variables and Accounting Information: The Case of the Air Lines Industry" Journal of Accounting and Public Policy, 2003, pp: 231-245.
17. Subramanyam, K., R. ((The Pricing of Discretionary Accruals)) Journal of Accounting and Economics, 1996, PP. 249 – 281, Vol. 18. No. 1 – 3.
18. Van Praag .B. ((Earnings Management: Empirical Evidence on Value Relevance and Income Smoothing)). Doctoral dissertation, Tenbergen Institute Research Series, Netherlands, 2001.
19. Wang, Z., swift, K., and Lopo, G. "Earnings Management and the Informative ness Of Accrual Adjustments "Working Paper, Montan State University, 1993.

مصطلح المستحقات مصطلح شائع في الأدبيات المحاسبية للتعبير عن الفرق بين الدخل على أساس نقدي والدخل على أساس الاستحقاق .

*سوق بغداد للأوراق المالية سابقاً